

العودة إلى الجذور تكشف الحاجة إلى الصحافة

إذا كانت قائمة في قطاعات تجارية معينة فإنها لم تعد موجودة كثيرا في الصحافة.

كم مؤسسة إعلامية على سبيل المثال تمتلك استقرار صحفية فاينانشيال تايمز البريطانية أو نيويورك تايمز الأميركية؛ عندما نعرف الأزمة الوجودية التي تعيشها صحيفة الغارديان الغريقة نعتز على الإجابة بسهولة.

دعك من المؤسسات الإعلامية التي تسيرها الحكومات من أجل إيصال خطابها، بغض النظر عن أهميتها، لأن تلك الحكومات ترمي أموالها في أكياس من النفايات لا يعبأ بها الجمهور التواق لمحتوى إعلامي متميز، بدلا من أن تسهم بذلك الأموال في صناعة إعلامية تحمي المجتمع من الفساد والخطاب السام.

لذلك ستستعيد غرف الأخبار أهميتها وحيويتها عندما ترى المجتمعات بأنها تلي حاجتها أكثر مما تلبى مصالح أمانة للحكومات والأحزاب ورؤوس الأموال.

يعترف داريل هوليداي الذي يعمل في منظمة صحافة مدنية غير ربحية في شيكاغو، بأن فشل الصحفيين في تلبية حاجة المجتمع ليس سابقة في التاريخ، لذلك علينا أن نتساءل ما هي نوعية الأخبار التي يبحث عنها الناس اليوم، من أجل صناعة نماذج جديدة.



الأعمال الصحافية يجب إعادة بنائها وليس انتظار سيناريوهات غير مكملة تتحدث عنها الحكومات والشركات التكنولوجية الكبرى التي تكفي عادة بضريبة الكلام لإبعاد المسؤولية عن دورها في جعل الصحافة تعيش في عصر غير عادل بحقها

وتحذر الصحافية الأميركية سافانا جاكوبسون من المخاطرة بالصحة باستقلال الصحافة وتحول صناعة الإعلام، من عمل قائم على الاستقلالية ودعم الإعلانات إلى نموذج يعتمد على المشتركين والمحتريين الحسنيين؛ لما له من آثار حاسمة على طبيعة التغطية وصدقها.

أزمة أن يتوفر الإصرار الحقيقي من أجل صناعة الأفكار الجديدة وليس تكرارها، أزمة الصحافة اليوم بجيش الصحفيين التقليديين الذين يكررون ما هو سائد.

لذلك يجب إعادة بناء الأعمال الصحافية من أجل إنقاذ الصحافة من أزقتها وليس انتظار سيناريوهات غير مكتملة تتحدث عنها الحكومات والشركات التكنولوجية الكبرى التي تكفي عادة بدفع ضريبة الكلام لإبعاد المسؤولية عن دورها في جعل الصحافة تعيش في عصر غير عادل بحقها.

وفي ترك الصحافة الاحترافية تعيش مازقتها، فإن الجميع يشتركون في السماح باتساع "الصحراء الاخبارية" مثلما يتركون عملاقة مواقع التواصل وأنظمة المعلومات الرقمية عرضة للانحياز والتضليل الذي يصيب الرأي العام ويحدث ضررا في عجلة بناء المجتمعات بوسائل تبادل سلمي.

ويمجرد النظر لنموذج الأعمال الصحافية اليوم، نكتشف كمجتمعات يبسر ما فقدناه لمعرفة حقيقة ما يجري في العالم، نكتشف الخلاف السام المتصاعد، عدم الاتفاق على مفهوم الحقيقة، لتعبد إطلاق السؤال على أنفسنا هل نحن في أفضل حال من دون صحافة مسؤولة وقادرة على ربط المجتمع بديمقراطية حرة من الأفكار والمعلومات؟

ما يجري في العصر الرقمي، صعود الفرد وتراجع المؤسسات، بينما يرغب غالبية الصحفيين في العمل بشركة كبيرة ومستقرة ذات فوائد ضخمة، لكن شركات مثل هذه

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

نتناسى أنفسنا كصحافيين عندما ندور على الحلول المقترحة لإنقاذ نموذج أعمال الصحافة من كساد السوق المريضة، بينما لم نتحرك بما يكفي لإعادة صناعة مهنة تحتضر في سوق رقمية هائلة وفي حالة تغير مستمر.

يبدو لي أن الصحفيين عليهم الشروع بأنفسهم في صناعة أفكار إنقاذ النموذج الاقتصادي المتراجع لمهنتهم التي تم كسرهما بقوة المال والسياسة.

يميل الصحفيون إلى اعتبار أنفسهم مواهب فردية، مدفوعين بغرائزهم الجريئة، يجدون ويكشفون قصص الآخرين. بدلا من ذلك يجب أن يفكروا في عملهم كعنصر واحد ضمن نظام شامل، لأننا كصحافيين لم نعد وحدنا في بناء غرف الأخبار وإعادة تسويقها.

الشروع بأنفسنا وإعادة صناعة مهنة تحتضر تبدأ منا قبل أن تكون مسؤولة الشركات الداعمة والحكومات والمعلنين. لأن هؤلاء جميعا لا يترددون في شراء المحتوى المتميز، وسط موجة هائلة من الأفكار المكررة المتشابهة التي تعرضها وسائل الإعلام في تنافس غير عادل مع شركات تكنولوجية كبرى. فمن كان بمقدوره صناعة ذلك المحتوى المتميز يكون قادرا على الاستمرار وسط تراجع مخيف.

سبق وأن تساءل الآن روسبريدجر رئيس تحرير صحيفة الغارديان السابق والمستشار الحالي في معهد رويترز "إذا كان الصحفيون لا يستطيعون الاتفاق على فكرة عامة عن طبيعة المصلحة العامة والخدمة التي يطالبون الحكومات بتوفيرها للناس، فإن ذلك يعقد الدفاع عما نقوم به في عصر الإعلام الحر الأفقي، من المهم بالنسبة لنا كصحافيين أن نكون قادرين على تحديد وإعلان قيمنا واهدافنا واستقلالنا".

فعندما يدير الصحافي ظهره للأفكار المتكررة، والاكتفاء بفكرة ليس ثمة ما يمكن أن نتعلمه والخضوع لسيطرة الشركات التكنولوجية الكبرى، فإنه سيجعل من هذا الفضاء الإعلامي الحر، مقبرة لنفسه، مثلما يسهم في إبقاء مهنته راقدة في السوق المريضة.

التفكير المستمر يجعل عمل الصحافي اليوم مجردا من الصورة الفلكلورية الساخرة عن الصحافة، يجب أن يتوفر الإصرار الحقيقي من أجل صناعة الأفكار الجديدة وليس تكرارها، أزمة الصحافة اليوم بجيش الصحفيين التقليديين الذين يكررون ما هو سائد.

لذلك يجب إعادة بناء الأعمال الصحافية من أجل إنقاذ الصحافة من أزقتها وليس انتظار سيناريوهات غير مكتملة تتحدث عنها الحكومات والشركات التكنولوجية الكبرى التي تكفي عادة بدفع ضريبة الكلام لإبعاد المسؤولية عن دورها في جعل الصحافة تعيش في عصر غير عادل بحقها.

وفي ترك الصحافة الاحترافية تعيش مازقتها، فإن الجميع يشتركون في السماح باتساع "الصحراء الاخبارية" مثلما يتركون عملاقة مواقع التواصل وأنظمة المعلومات الرقمية عرضة للانحياز والتضليل الذي يصيب الرأي العام ويحدث ضررا في عجلة بناء المجتمعات بوسائل تبادل سلمي.

ويمجرد النظر لنموذج الأعمال الصحافية اليوم، نكتشف كمجتمعات يبسر ما فقدناه لمعرفة حقيقة ما يجري في العالم، نكتشف الخلاف السام المتصاعد، عدم الاتفاق على مفهوم الحقيقة، لتعبد إطلاق السؤال على أنفسنا هل نحن في أفضل حال من دون صحافة مسؤولة وقادرة على ربط المجتمع بديمقراطية حرة من الأفكار والمعلومات؟

ما يجري في العصر الرقمي، صعود الفرد وتراجع المؤسسات، بينما يرغب غالبية الصحفيين في العمل بشركة كبيرة ومستقرة ذات فوائد ضخمة، لكن شركات مثل هذه

الحكومة المصرية تغلق ساحات القضاء أمام وسائل الإعلام

حظر النشر أصبح قاعدة عامة وإتاحة المعلومة استثناء



انتهى عصر التصوير في المحاكم

للتعليق ثم تتوقع الحكم، وعندما يصدر قضائيا بالمخالفة لحكم الإعلام، تثار حوله الشبهات.

وكان يمكن تقبل صدور قرار ينظم علاقة الإعلام في ساحات المحاكم ويضبط عملية النشر في القضايا الهامة، مع وجود قانون ينظم حرية تداول المعلومات، لكن النص القانوني الأخر رسالة بأنه لا نية ليكون الإعلام سلطة مستقلة، ولا بوابر إيجابية في المستقبل بشأن السماح للصحف والقنوات بأن تغرد بعيدا عن الإطار المسموح لها.

يحيى قلاش
الإعلام الفوضوي أكبر المستفيدين من تقييد نظيره الرسمي

وصارت هناك قائمة طويلة بالتنوعات في الإعلام المصري، من حظر نشر أي مادة صحافية على لسان مصادر مجهولة لو كانت خدمية، أو ترنيط بأجهزة الأمن دون بيانات رسمية، أو تقرب من المحاكمات، أو التحدث إلى القضاة وأعضاء النيابة العامة، أو بث موضوعات لها علاقة بالفساد دون العودة إلى الجهات الرقابية، أو حتى القيام بعمل ميداني دون ترخيص.

وقال خبراء إعلام، إن تطبيق حظر النشر حول كواليس المحاكمات يصعب تطبيقه حرفيا لعدة أسباب، أهمها عدم السيطرة على الفضاء الإلكتروني، ووجود العشرات من المواقع الإخبارية البعيدة عن رقابة الدولة، وهذه لا تعرف بالقبود والمخاطرات وتستغل التزام الإعلام الرسمي بالتعليمات لتبادر بمهمة نشر كل ما هو ممنوع.

ولفت هؤلاء، إلى أنه عندما تنشر الصحف والمواقع الإلكترونية غير المرخصة، معلومات وقضايا مخظورة على الإعلام التقليدي، فإن ذلك يمنحها ميزة تسحب من رصيد المؤسسات الرسمية المعترف بها قانونا، لأن الشريحة الشغوفة بمعرفة مستجدات قضية بعينها، ستلجأ إلى المنابر الخارجة عن السيطرة بشكل يمنحها مشروعية وثقلا عند الجمهور.

وأشار قلاش لـ"العرب"، إلى أن الإعلام الفوضوي أكبر المستفيدين من التضييق على نظيره الرسمي، وهي الفكرة التي لم تصل للحكومة بعد، وصار عليها أن تقتنع بحتمية العالانية في المحاكمات كشرط أساسي لضمان شفافيته وترسيخ الثقة في منظومة العدالة، وهذا ما أقره الدستور، لأن السرية تثير الشكوك وتضع علامات استفهام كثيرة أمام الإعلام قبل الجمهور نفسه.

النوعية من الموضوعات المثيرة، خاصة قضايا الرأي العام.

وميزة كواليس المحاكمات بالنسبة إلى الإعلام، أنها من نوعية المواد الصحافية التي يصعب أن يصل لها جمهور منصات التواصل الاجتماعي سوى من خلال منبر إعلامي وسيط، يعكس الأخبار التي يتم التعرف عليها دون الحاجة إلى صحيفة أو موقع أو برنامج تلفزيوني، بحكم أن الكثير من المؤسسات تنشر أخبارها على المنصات.

إلى هذا الحد عن وجود نية سابقة لدى مؤسسة القضاء بالثأر من منابر إعلامية تعمدت تشويه صورتها خلال الأيام الماضية، بتركيزها على قضية "نجل الستينار"، وهو الطفل الذي اعتدى على رجل شرطة في الشارع محتما بحصانة والده.

وتناولت بعض الصحف والمواقع هذه القضية بطريقة وصفها مجلس القضاء الأعلى ونادي قضاة مصر، بأنها نالت من هيبة وصورة ونزاهة المؤسسة القضائية بشكل غير مبرر، وكان هناك من يتعمد تشويهها لدى الرأي العام كي يفقد الناس ثقتهم بها.

أكد (ش.أ)، وهو صحافي متخصص في شؤون القضاء، ومراسل قناة تلفزيونية رسمية، أنه صار من حق القاضي أن يسمح للإعلام بحضور الجلسات من عدمه، وقد يقتصر الحضور على المتهمين والمحامين فقط، ما يهدد الطريق لأن تكون كل متابعات الصحف والبرامج للأحكام القضائية مقتصرة على البيانات الرسمية.

وأوضح لـ"العرب"، أن المشكلة في منح رئيس المحكمة سلطة إعلام الرأي العام بالحكم النهائي من عدمه، فقد تصدر أحكام في قضية شائكة بشكل سري دون أن تنشر الصحف والقنوات كلمة واحدة، وتموت الحقيقة، خاصة في نوعية القضايا

الجمهورية، لافتا إلى أن المعضلة في قناعة الحكومة بأن إسكات الإعلام ضمانا لنزاهة الحكم بعيدا عن الضغوط، ويحسب على بعض وسائل الإعلام أنها تبدأ بمحاكمة أطراف قضية بعينها، حيث تأتي بأسر متهمين وتنتشر أدلة إدانة وتستعين بقانونيين

ظلت المحاكمات في مصر مادة خصبة لبعض وسائل الإعلام المتابعة الجمهور واستقطابه، في ظل التضييق والجمود اللذين يعتريان الحياة السياسية، قبل أن تقرر الحكومة منع كل ما يتعلق بالمحاكمات من الوصول إلى الجمهور مهما بلغت أهميتها لدى الرأي العام، ليصبح الحظر هو القاعدة والمسموح استثناء غير مؤكد.

أميرة فكري

القاهرة - أصبح الإعلام المصري على موعد مع فصل جديد من التضييق على سياسته التحريرية، بعدما حرمت الصحف والقنوات من بث أو تصوير وقائع جلسات المحاكمات أو نشرها دون تصريح مسبق، مع حبس المخالفين وتغريمهم ماليا.

ووافق مجلس الوزراء على إضافة مادة جديدة لقانون العقوبات، تقضي بالحبس لمدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مئة ألف جنيه لكل من صور أو سجل أو بث أو نشر أو عرض كلمات عن وقائع جلسة محاكمة بأي وسيلة كانت، ما ضاعف من الغضب المكتوم في أوساط الصحافيين.

ويعني إبعاد الإعلام عن المحاكمات (ضمنيا) حظر النشر، لكن هذه المرة ليس بقرار، بل بنص قانوني، والأهم أن القضاء لن يكون بحاجة مجددا إلى إصدار تعليمات بمنع النشر في قضايا بعينها، لأن ذلك سوف يطبق فعليا وبشكل دائم.

واتفق يحيى قلاش، نقيب الصحافيين السابق مع هذا الطرح بتأكيد في تصريحات لـ"العرب"، أن هناك خطة واضحة لأن تعتقد بعض محاكمات القضايا التي تشغل الرأي العام في أجواء مغلقة، بعيدا عن اللجوء كل مرة إلى حظر النشر ما يثير حفيظة الشارع.

وظلت المحاكمات مادة خصبة لبعض وسائل الإعلام، للمتابعة والتسليية واستقطاب الجمهور، في ظل الجمود الذي يعترى الحياة السياسية، والتضييق الذي تعاني منه أغلب المنابر في ما يتعلق بمناقشتها موضوعات وملفات محظور الاقتراب منها.

واعتادت الكثير من الصحف والقنوات تسليط الضوء على قضية بعينها تحظى باهتمام وشغف من جانب الشارع، على الأقل كي تستقطب إليها الشريحة التي تستهويها هذه

وعكس التحرك الحكومي، إلى أي درجة وصل الاستسهال بفكرة حبس صحافيين ومصورين وعاملين في مهنة الإعلام، وكيف صار ضرب حرية الرأي والتعبير أمرا جائزا ومباحا، لدرجة أن نشر صورة أو محتوى بعينه أصبح جريمة وليس خطأ، ويعني ذلك أن كل المحاكمات سوف تكون بعيدة عن أعين

